

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- إن ملك ولده من الزنا .
- قوله وإن ملك ولده من الزنا يعني : وإن نزل لم يعتق .
- في ظاهر كلامه وهو المذهب نص عليه وعليه أكثر الأصحاب .
- وجزم به في الوجيز وغيره .
- وقدمه في المحرر والرعائيتين و الحاوي الصغير و الفروع و الفائق و النظم و المغني و الشرح و شرح ابن منجا .
- قال في مسبوک الذهب وغيره : هذا ظاهر المذهب .
- قال الزركشي : عليه الأصحاب .
- ويحتمل أن يعتق واختاره بعض الأصحاب وهذا الاحتمال لأبي الخطاب .
- فائدة : لو ملك أباه من الزنا فحكمه حكم ما لو ملك ابنه من الزنا .
- ذكره في التبصرة والرعاية واقتصر عليه في الفروع .
- قلت إن أرادوا : أن أباه ولد زنا وولده ولد زنا منه : فهذا محتمل .
- وإن أرادوا : أباه ولد زنا وولده الذي ملكه هو ولده من الزنا فمسلم وهو مرادهم وإني أعلم .
- وإن أرادوا أن أباه ولد زنا وولده الذي ملكه ليس من زنا فهذا غير مسلم بل يعتق عليه هنا وهو داخل في كلامهم .
- قوله وإن ملك سهما ممن يعتق عليه بغير الميراث وهو موسر عتق عليه كله .
- أعلم أنه إذا ملك جزءا ممن يعتق عليه وكان ملكه له بغير الميراث فلا يخلو إما أن يكون موسرا أو معسرا .
- فإن كان موسرا فلا يخلو إما أن يكون موسرا بجميعة أو موسرا ببعضة .
- فإن كان موسرا بجميعة عتق عليه في الحال على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب .
- وقيل : لا يعتق عليه قبل أداء القيمة .
- اختاره الشيخ تقي الدين C وصاحب الفائق ومال إليه الزركشي .
- فعليه لو أعتق الشريك قبل أدائها فهل يصح عتقه فيه وجهان .
- وأطلقهما في الفروع .
- قال في الرعاية : فهل يصح عتقه يحتمل وجهين .
- أحدهما : يصح اختاره الشيخ تقي الدين وصاحب الفائق رحمهما الله .

والثاني : لا يصح